الثورة السبت 6 ربيع الثاني 1434 هـ - 16 فبراير 2013م العدد (17621)

أكد أن المصلحة ستتعامل بمرونة مع الملتزمين بضريبة المبيعات وبصرامة مع المخالفين تنفيذاً لتوجيهات الرئيس:

غالب : الإعفاءات أرهقت موارد الدولة ولم تأت باستثمارات

عدم إدراك بعض مكونات القطاع الخاص لمسؤوليته الاجتماعية أدى إلى التدهور الاقتصادي وجعل الدولة عاجزة عن القيام بواجباتها تجاه مواطنيها

ما يدفعه الأخوة في القطاع الخاص وهم يستحوذون على ٨٠٪ من الدخل القومي للبلد لا يتجاوز ٢٥٪ مما يدفعه موظفو الدولة

□ أكد رئيس مصلحة الضرائب أحمد غالب أن المصلحة ستقوم بتنفيذ توجيهات رئيس الجمهورية بشأن تنفيذ قانون الضريبة على المبيعات تنفيذاً شاملاً على جميع كبار المكلفين واعتماد آلية مبسطة لصغار المكلفين، مشيراً إلى أن المصلحة ستتعامل بكل مرونة مع الملتزمين وبكل صرامة مع المخالفين .

وقال غالب أن الإعفاءات التي منحت خلال السنوات الماضية كان معظمها لمشاريع وهمية ،الأمر الذي أفقد خزينة الدولة موارد كبيرة، منوهاً بأن حزمة التشريعات التي أقرتها الحكومة قبل نحو عامين نقلت الإعفاءات من قانون الاستثمار إلى قوانين الضرائب والجمارك بحيث تقتصر الإعفاءات على المشاريع المنفذة على أرض الواقع، محذراً من أي محاولة لعودة تلك الإعفاءات نظراً لمخاطرها الكبيرة على موارد الدولة والاقتصاد .. وهذا نص اللقاء:

حاوره/ علي البشيري

● بعد صدور توجيهات فخامة الأخ رئيس الجمهورية بالتطبيق الكامل لقانون الضريبة العامة على المبيعات هل ستقوم المصلحة بالتنفيذ الفوري؟

-طبعاً التوجيهات صدرت من فخامة رئيس الجمهورية بتنفيذ القانون تنفيذاً شاملاً على جميع كبار المكلفين واعتماد آلية مبسطة بالنسبة لصغار المكلفين ،لم نطلع على التفاصيل بعد لكنها بهذا المحتوى ،ما تم الاتفاق عليه مع المنظمات الدولية التي تقوم بمساعدة مصلحة الضرائب في الإصلاحات الضريبية ،والمقترح لهذه القوانين والإجراءات في هذا المجال .فلا أعتقد أنه ستكون هناك مشاكل والتطبيق سيكون إن شاء الله سلساً ،وسنتعامل بكل مرونة مع الملتزمين وبكل صرامة مع المخالفين .

● هل تتوقع أن ترتفع الإيرادات الضريبية في حال التطبيق الكامل للقانون؟

-نتوقع أن ترتفع وبالتدريج ،ستكون طبعاً هناك بعض المشاكل في ما يتعلق بالماضي، وفي الحاضر لكن نأمل أن يكون هناك التزام بالتعليمات الصادرة من فخامة الأخ رئيس الجمهورية وإن شاء الله تتحسن الإيرادات وتزول كل الإشكالات التي كنا نعاني منها في الماضي سواء في القطاع التجاري أو في مصلحة الضرائب .

الدولة أوفت بالتزاماتها

● اتفقتم في سنوات سابقة مع القطاع الخاص انه يتم إجراء تعديلات على القوانين الضريبية والجمركية والاستثمار بحيث أن تنقل الإعفاءات وعلى أن يتم تخفيض ضريبة الدخل من ٣٥٪ إلى ٢٠٪ مقابل التطبيق الكامل لقانون الضريبة على المبيعات لكنهم لم يفوا بالتزاماتهم . فالي ما ترجع ذلك؟

-طبعاً الدولة والحكومة أوفت بكامل التزاماتها وقامت بتخفيض الضرائب من ٣٥٪ إلى ٢٠٪ و١٥٪ وأوجدت حوافز حقيقية للمشاريع القائمة على أرض الواقع وليس المشاريع الوهمية ،كما أعطت الثقة الكاملة للمكلفين بتقديم إقراراتهم الضريبية وفقاً لمبدأ الإقرار الذاتي وتعميد محاسب قانوني ،أيضاً أوجدت حوافز حقيقية تتعلق بالمشاريع الإستراتيجية والتي توظف عمالة ،وكل هذه الأمور أيضا تم الاتفاق عليها ومناقشتها على طاولة واحدة .فالدولة نفذت ما التزمت به ولم يف الإخوة في القطاع الخاص بالتزاماتهم من حيث تطبيق القوانين الضريبية وأولها قانون ضريبة المبيعات أيضاً الالتزام الطوعي باقراراتهم الضريبية معمدة من محاسب قانوني ،وتقريباً نسبة الملتزمين ولو شكلياً لم تتجاوز ٥٤٪ ،البقية من كبار المكلفين لم يلتزموا بهذه الإجراءات ونحن نقوم باتخاذ الإجراءات القانونية مثل فرض الغرامات القانونية أو بإحالتهم إلى النيابة لاستكمال إجراءات مقاضاتهم .

عدم إدراك

● لماذا البعض من القطاع الخاص كلما حصلوا على مزايا وتخفيضات جديدة نقضوا الاتفاقات السابقة وقدموا متطلبات أخرى؟

-تقريباً هو عدم إدراك لمسؤولياتهم الاجتماعية في البلد لأنه ما يدفعه الإخوة في القطاع الخاص وهم يستحوذون على ٨٠٪ من الدخل القومي للبلد لا يتجاوز ٢٥٪ مما يدفعه موظفو الدولة الذين يتقاضون مرتبات هزيلة لا تفي بمتطلباتهم اليومية، عدم هذا الإدراك هو ما أوصلنا إلى هذه الحالة من التدهور الاقتصادي الذي جعل الدولة عاجزة عن القيام بواجباتها تجاه مواطنيها ،لو أن القطاع الخاص يحس بمسؤولياته ويقوم بدفع ما عليه لمكن الدولة من الوفاء بالتزاماتها وتحسين معيشة شعبها ولاستفاد القطاع الخاص من هذا الوضع لأنه في حال التدهور الاقتصادي الخاسر الأكبر فيه هم القطاع الخاص لأنه ليس هناك من قوة شرائية ولا نشاط اقتصادي يبنى عليه،ولهذا أنا أعتقد بالإدراك الواسع وعدم التفكير الآني يمكن للقطاع الخاص أن يربح بل ويربح كثيراً على المدى المتوسط والطويل، لكن الحصول على كل المزايا دون النظر بشمولية إلى وضع البلد وموارده والتزاماته اعتقد أنه نظرة خاطئة وغير موفقة.

إعفاءات لمشاريع وهمية

● الا ترى ان تساهل الحكومات المتعاقبة في التطبيق الكامل للقانون خلال السنوات الماضية قد أدى إلى تكبيد الموازنة او الخزينة العامة للدولة خسائر كبيرة؟ وكم تقدرون حجم هذه الخسائر؟

-أنا أعتقد أن عدم الإدراك من الجانبين لخطورة الأمر هو ما أوصل البلد إلى هذا الوضع ،الدولة تكبدت خسائر كبيرة من جراء الإعفاءات غير المنضبطة وغير المحكومة بقوانين وإجراءات صارمة ،كان الباب مفتوحاً للإعفاءات لمن هب ودب ومعظم هذه المشاريع التي منحت إعفاءات هي مشاريع وهمية ليس لها وجود على أرض الواقع ،ولهذا الدراسة المتعمقة للوضع الاقتصادي وسبب تناقص موارد الدولة ووصولها إلى وضع حرج كان التفكير بالاستعانة بالمنظمات الدولية لتقييم الوضع الاقتصادي وأوصت بتعديل العديد من القوانين منها قانون الضرائب وقانون الجمارك وقانون الاستثمار ونوقشت هذه القوانين كحزمة واحدة واستبدلت الحوافز التي كانت تمنح بدون ضوابط بحوافز حقيقية تمنح من خلال الهيئات المسئولة عن الضرائب والجمارك للمشاريع القائمة على أرض الواقع فعلاً ،وتم تغيير دور الهيئة العامة للاستثمار من هيئة تمنح الإعفاءات إلى هيئة تقدم تسهيلات وتقوم بالترويج للفرص الاستثمارية، وهذا هو المناط بها حالياً .جميع الإعفاءات نقلت إلى قوانين الضرائب والجمارك وبمشاركة الجميع بما فيها القطاع الخاص وأيضاً المانحين وخبراء دوليين مشهود لهم وأخذت فيها أفضل التطبيقات سواء في المنطقة أو العالم وهذه القوانين جديدة ولم يمر على تطبيقها فترة طويلة لم تتجاوز السنة.

هيئة لتبديد الموارد

● ما رايك في توجه البعض في الحكومة لإجراء تعديل في قانون الاستثمار؟

-لا أعتقد أن هناك توجهاً من الحكومة ،لأن الحكومة تدرك أنها بحاجة إلى كل هذه الموارد وخصوصاً في ظل تخفيض الضرائب إلى نسب متدنية والجمارك وأيضاً في ظل عدم التزام من كبار المكلفين في تسديد ما عليهم وأيضاً الدروس المستفادة من التجربة الماضية أن هذه الإعفاءات أرهقت موارد الدولة ولم تأت باستثمارات ولم تحسن الوضع ولم توظف العمالة التي كان مأمول فيها وإنما كانت باباً واسعاً من أبواب الفساد استغله أصحاب النفوذ للحصول على إعفاءات لبيعها في السوق المحلية، كانت هيئة لتبديد الضرائب والجمارك ولم تكن هيئة للاستثمار.ونعتقد أن ما ينادي به الإخوة في هيئة الاستثمار هو العودة لهذا الدور.

● ذكرت في تصريح للصحيفة بأن الإعفاءات من قانون الاستثمار إلى قوانين الضرائب والجمارك بحيث تقتصر الإعفاءات على المشاريع المنفذة على أرض الواقع، محذراً من أي محاولة لعودة تلك الإعفاءات نظراً لمخاطرها الكبيرة على موارد الدولة والاقتصاد ؟

-نعم ذكرت ذلك ،لأن الإعفاءات التي منحت في السابق كانت بدون ضوابط وبدون حدود وهي إعفاءات كبيرة ،أيضاً بعض الموارد لا تدخل في حساب مصلحة الضرائب مباشرة وإنما تذهب إلى حساب وزارة المالية ومنها الضرائب على شركات النفط وهذه العوامل كلها تجعل النسب متدنية .

□ عندما تعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها لن تكون هناك دولة ولا اقتصاد

□ الدولة نفذت ما ألتزمت به ولم يف الأخوة في القطاع الخاص بالتزاماتهم

● لماذا بعض الجهات العامة لا تورد الضريبة للمصلحة؟

-لأنها تستخدم الضرائب لمواجهة نفقاتها ،بعض المؤسسات العامة تخصم الضريبة لكنها تستخدمها لمواجهة التزاماتها . ونحن نعيد الجدولة للبعض الملتزم وندخل في المحاكم والتحكيم لحل البعض الأخر.

القيم الجمركية متدنية

● ما هي الحلول برايك للقضاء على التهرب الضريبي ؟

-الالتزام الصارم بتنفيذ كل القوانين سواء كانت قوانين مالية أو ضريبية أو أخرى ،العمل على مكافحة التهريب والتهرب وبالذات مكافحة التهريب ،القضاء على التدليس والغش الجمركي لأننا نعتقد أن الكثير من القيم في الجمارك التي تذهب بنسبة كبيرة من الجمارك والضرائب ليست قيم حقيقية وإنما قيم متدنية ولا تزيد في أحسن الأحوال بين ٢٠ و ٣٠٪ .

أنا كنت أقول هذا الكلام والإخوة في الجمارك يعترضون عليه، لكن من خلال الندوة التي عقدت مؤخراً في مدينة الحديدة كان هناك اعتراف واضح من المنفذين في الميدان أن القيم لا تعكس الحقيقة بل ربما أنا كنت أبالغ حينما قلت أنها ما بين ٢٠- ٣٠٪ وهي ربما أقل من ذلك .

ونأمل أن الفترة القادمة تشهد تحسناً في هذا المجال مع مضايقة المهربين في المدن الرئيسية لان البضائع المهربة آلان تباع أمام الجهات المعنية في المدن الرئيسية سواء في العاصمة أو في عواصم المحافظات . وعندما الأمن لا يضايق المهربون ولم تصادر بضائعهم في المدن الرئيسية فسيستمر التهريب لان هناك حافز كبير لكن عندما يضايق المهربون سواء في عواصم المحافظات سيكون التهريب على الأقل في حدوده الدنيا .

القضاء على التهرب

● الا ترى بان التطبيق الكامل لقانون الضريبة العامة على المبيعات سيحد من التهرب والتهريب؟

-تطبق ضريبة المبيعات هو احدى الوسائل التي ستقضي على التهرب أي انه سيحد من التهرب والتهريب ،عندما الشخص يشتري ضرائب مهربة وهذه البضائع بالطبع ليست خالية من الكلفة بل فيها كلفة التهريب وبالتالي عندما ترتفع كلفة التهريب فلن يكون هناك مجال للتاجر الملتزم أن يشتري بضائع مهربة لأنها تكون كلفتها أعلى من البضائع التي تدخل من القنوات والمنافذ الرسمية لأنه يستطيع استعادة ضريبة المبيعات التي دفعها للتاجر الذي قبله لكن في حالة السلع المهربة لا يستطيع استرداد أي كلفة وبالتالي أيضا إصدار الفاتورة والالتزام بها وتقديم الإقرار أيضا يجعل أي تاجر يحجم عن التعامل مع البضائع المهربة.

عجز

● اريد ان اسال في حال تراجع إنتاج وإيرادات النفط وفي حال عودة الإعفاءات الضريبية فكيف سيكون وضع الموازنة العامة للدولة؟

-لن تكون هناك موازنة لأن الدولة لن تستطيع الوفاء حتى بمرتبات الموظفين لان المرتبات الآن تقترب من تريليون ريال بينما كل الإيرادات الضريبية والجمركية لا تتجاوز ٦٢٠ مليار ريال أي ٦٠٪ من المرتبات ،وفي ظل التهاون في تطبيق القوانين وخاصة المالية والضريبية وعدم مكافحة التهرب والتهريب ،وعدم الاستفادة من الموارد الأخرى وتنميتها وتنويع مصادر الاقتصاد ،وفي حالة نضوب أو تراجع النفط أو انقطاعه فلن تستطيع الدولة الوفاء بالتزاماتها في الحدود الدنيا خاصة في المرتبات .

وتصور دولة لا تستطيع أن تدفع مرتبات موظفيها ماذا سيكون الحال ،ناهيك عن الالتزامات الأخرى سواء خدمة الديون أو تشغيل المرافق أو تقديم الخدمات وما إلى ذلك.

عندنا مشكلة كبيرة أيضا وهي الدعومات في البترول والكهرباء وهي دعومات تستنزف موارد كبيرة وبقاء هذه الدعومات كما هي بدون ضوابط وعدم المعالجة سوف تسبب اختلالاً كبيراً وتشوهاً في إعادة توزيع الموارد وفي عدم توجيهها التوجيه الأمثل لتنويع موارد الاقتصاد وتقديم الخدمات للمواطنين .

● هل تتوقع أن يتعرض الاقتصاد للانهيار في حال عودة الإعفاءات وتراجع إنتاج وإيرادات النفط ؟

-طبعاً في ظل انعدام هذه الموارد التي تمثل لك حوالي ٧٠٪ من موارد الموازنة و٩٠٪ من موارد النقد الأجنبي لا يمكن أن تستمر الدولة ،وإذا لم تفكر الدولة الآن في تنمية مواردها الذاتية سواء الإيرادات الضريبية والجمركية والموارد الأخرى واستغلال الموارد في القطاعات الإنتاجية ،فاعتقد أنها لن تستطيع البقاء كدولة .و هذا شيء معروف وكل خبراء الاقتصاد يحذرون من حدوث مثل هذا السيناريو من سنوات عديدة وينصحون باستغلال فرصة ووفرة الإنتاج النفطي في تنويع موارد الاقتصاد ،ويقولون بالحرف الواحد لا تهدروا النفط في دعومات لا يستفيد منها المواطن ولا الوطن لان هذا رأس مال ،ورأس مال ناضب إذا بقيت تنفقه بدون أن تنميه ولا تخلق موارد رافدة للاقتصاد الوطني باستخدام هذه الثروة فسوف تنتهي .وقد يأتي يوم ربما تعجز فيه عن توفير أبسط التزاماتك وعندما تعجز الدولة عن الوفاء بالتزاماتها لن تكون هناك دولة ولا اقتصاد .

مناقصة من مستشفى السبعين

يعلن مستشفى السبعين للأمومة والطفولة

عن رغبتها في إنزال المناقصة العامة رقم (١) للعام ٢٠١٣م : بشأن توريد حاضنات اطفال وعلى النحو التالي :

> النوع	> قيمة التأمين
أ- حاضنات اطفال	١.٣٠٠ دولار

والتي سيتم تمويلها من المصادر الآتية :
الموازنة العامة

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصة التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي إلى العنوان التالي :
مستشفى السبعين – الشئون المالية – إدارة المشتريات.
لشراء واستلام وثائق المناقصة نظير مبلغ وقدره (٥٠٠ ريال).
وآخر موعد لبيع الوثائق هو يوم الاحد الموافق ٢٠١٣/٣/١٠م

ويشترط مايلي :
- يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الاحمر إلى عنوان الجهة المحدد ومكتوب عليه اسم الجهة والمشروع ورقم عملية الشراء واسم مقدم العطاء وفي طيه الوثائق التالية :
١- ضمان بنكي بنفس نموذج الصيغة المحددة في وثائق المناقصة بمبلغ مقطوع قدره (حسب مافهو محدد بالجدول اعلاه ريال) صالح لمدة ١٢٠ يوما من تاريخ فتح المظاريف أو شيك مقبول الدفع.
٢- صورة من شهادة التسجيل والتصنيف سارية المفعول
٣- صورة من شهادة ضريبة المبيعات + البطاقة الضريبية سارية المفعول.
٤- صورة من البطاقة التأمينية + البطاقة الزكوية سارية المفعول.
٥- صورة من شهادة مزاولة المهنة.
- آخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم السبت الموافق ٢٠١٣/٣/١٦م ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وسيتم إعادتها بحالتها المسلمة إلى أصحابها.
- سيتم فتح المظاريف بمقر الجهة الموضح بعالية بمكتب المدير العام بحضور اصحاب العطاءات أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم
- يمكن للراغبين المشاركة في هذه المناقصة الاطلاع على وثائق المناقصة قبل شرائها خلال الدوام للفترة المسموح بها لبيع وثائق المناقصة لمدة ٢٥ يوما من تاريخ نشر أول اعلان.

مناقصات من وزارة الزراعة والري

تعلن وزارة الزراعة والري عن رغبتها في إنزال المناقصات العامة التالية :

> رقم المناقصة	> اسم المشروع	> قيمة وثائق المناقصة	> مبلغ الضمان	> مدة الضمان	> مصدر التمويل
٢٠١٣/١م	مشروع قناة الحطابة - ثوره - حميري مرة السفلي- مواشيها	٣٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠	١٢٠ يوما	صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي
٢٠١٣/٢م	جابر الزراع - شرقي مراد - حميري مخلة- مواشيها	٣٠٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠٠	١٢٠ يوما	صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي
٢٠١٣/٣م	الاعمال المدنية لمشروع مراد غولة رمال - حميري الرحب- مواشيها	٣٠٠٠٠٠	٩٥٠٠٠٠	١٢٠ يوما	صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي
٢٠١٣/٤م	جابر الضريبة- بيت جبلان- حميري تلاب- مواشيهران	٣٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	١٢٠ يوما	صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي
٢٠١٣/٥م	مراد عرفان- شرقي مراد - حميري مخلة- مواشيها	٣٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠	١٢٠ يوما	صندوق تشجيع الانتاج الزراعي والسمكي

فعلى الراغبين المشاركة في هذه المناقصات التقدم بطلباتهم الخطية خلال أوقات الدوام الرسمي للاح/مدير عام الشئون المالية بديوان عام الوزارة وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي لشراء وتأخيل المناقصات الموضحة امامه الى العنوان التالي :
ديوان عام وزارة الزراعة والري ش/الكويت- أمانة العاصمة .
وآخر موعد لبيع الوثائق هو تاريخ ٢٠١٣/٣/١٢م

- يقدم العطاء في مظروف مغلق ومختوم بالشمع الاحمر ومكتوب عليه اسم الوزارة والمشروع ورقم المناقصة واسم مقدم العطاء ومرفق به الوثائق الآتية :
١- ضمان بنكي غير مشروط وغير قابل للإلغاء بالمبلغ والمدة المحددة امامه لكل مناقصة بالصيغة المرفقة بوثيقة المناقصة أو شيك مقبول الدفع صالح لنفس الفترة.
٣- شهادة التصنيف سارية الصلاحية وفقا لما تم تدوينه في وثيقة المناقصة
٣- صورة البطاقة الضريبية سارية الصلاحية
٤- صورة البطاقة التأمينية سارية الصلاحية

- صورة للبطاقة الزكوية سارية الصلاحية
٥- شهادة التسجيل لأغراض الضريبة العامة على المبيعات
- يجب تقديم مظاريف العطاءات إلى إدارة المشتريات والمخازن ،قسم العقود والمناقصات وآخر موعد لاستلام العطاءات وفتح المظاريف هو الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الاحد الموافق ٢٠١٣/٣/١٧م ولن تقبل العطاءات التي ترد بعد هذا الموعد وفتح أول مظروف
- سيتم فتح المظاريف بمكتب الأخ/ مدير عام الشئون المالية بديوان عام الوزارة بحضور أصحاب العطاءات شخصياً أو من يمثلهم بتفويض رسمي موقع ومختوم
- أيضاً للراغبين المشاركة في هذه المناقصات الاطلاع على الوثائق قبل شرائها وذلك خلال أوقات الدوام الرسمي لفترة ال١٥ يوماً من فترة النشر.)

أو الاطلاع على الموقع الالكتروني لوزارة الزراعة والري
WWW. agrica ltsrs.gov.ye